تحديد المعالم العامة للعقيدة العسكرية العراقية على ضوء المستجدات الإقليمية والدولية بعد دحر داعش

الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني*

باحث من العراق

* مركز حراب للدراسات والبحوث

الملخص:

العقيدة العسكرية العراقية، كسواها من الثوابت التي تحدد المعالم العامة للدولة العراقية، انتابها الكثير من الضعف والضبابية، حتى بات من الصعب القرار على ان هل هنالك فعلا ما يمكن ان نطلق عليها عقيدة عسكرية عراقية تتناغم مع الدستور والعقيدة السياسية التي رسمت بعد سقوط النظام عام 2003؟ أم ان ما هو مطروح كعقيدة عسكرية لا يرتقي الى هذا المستوى، بل يراوح تحت يافطة العقيدة القتالية او المذهب القتالي للجيش العراقي؟ هذا البحث هو محاولة لرسم معالم ماهية العقيدة العسكرية العراقية، ومحاولة لتحديد الأطر العامة لها، وللعقائد القتالية لأذرع وأفرع القوات المسلحة العراقية التي تبنى وبكل تأكيد على المضمون العام للعقيدة العسكرية المرتكزة بالأساس على العقيدة السياسية التي حددها دستور العراق المختلف عليه هو أيضا. ان افرازات حرب مكافحة الإرهاب، وتداعيات السقوط المريع للموصل وتمدد داعش في 40 بالمائة من الأراضي العراقية في صيف عام 2014، وما اعقبه من معارك طاحنة لتحرير الأراضي العراقية من براثن الإرهاب المدعوم دوليا، اثر بشكل واضح وجلي على ركائز ومكونات العقيدة العسكرية العراقية، لذلك فان كل ما يرد ذكره هو محاولة لمحاكاة الواقع المعاش بعيدا عن التنظير والطروحات الاكاديمية الصرفة.

الكلمات المفتاحية: «العقيدة العسكرية، العراق، داعش»

Defining the General Features of the Iraqi Military Doctrine in Light of Regional and International Developments After Defeating ISIS

Lt. Gen. Hassan Salman Khalifa Al-Baidhani

Abstract:

The Iraqi military doctrine, like other constants that define the general features of the Iraqi state, was so weak and vague that it became difficult to decide whether there is really what we can call an Iraqi military doctrine consistent with the constitution and the political doctrine that was drawn after the fall of the regime in 2003 ? Or is what is presented as a military doctrine does not rise to this level, but rather hovers under the banner of the combat doctrine or the fighting doctrine of the Iraqi army?

This research is an attempt to outline what the Iraqi military doctrine is, and an attempt to define the general frameworks for it, and for the fighting doctrines of the arms and branches of the Iraqi armed forces that are certainly based on the general content of the military doctrine based primarily on the political doctrine defined by the disputed Iraqi constitution as well.

The repercussions of the anti-terror war, the repercussions of the terrible fall of Mosul and the expansion of ISIS in 40 percent of Iraqi lands in the summer of 2014, and the fierce battles that followed to liberate Iraqi lands from the claws of internationally supported terrorism, obviously and clearly affected the pillars and components of the Iraqi military doctrine. What is mentioned is an attempt to simulate the lived reality away from pure academic theorizing and proposals.

Key words: «Military Doctrine, Iraq, ISIS»

المقـدمــة:

تشكل العقيدة العسكرية لأي بلد الركن الأساس في رسم سياسته العسكرية، سواء الحاضرة او المستقبلية، وبالتأكيد فان العقيدة العسكرية لا تولد من فراغ، بل هي مبنية على ما تحمله العقيدة السياسية من ثوابت. وكما هو معروف، فان العقيدة السياسية هي الأخرى وليدة الثوابت والمعطيات التي حدد الدستور معالمها الأساسية، لذلك فان التسلسل المنطقي لتحديد العقيدة العسكرية لابد ان يمر عبر مراحل واضحة المعالم تتمثل في إقرار الدستور الذي سيحتوي على تحديد المهام العامة للقوات المسلحة، ومن الدستور، وبكل تفاصيله، تنبثق العقيدة السياسية التي تعتمد كأساس في إدارة السياسيات العامة للبلاد، ورغم انها (أي العقيدة السياسية) غالبا ما تتصف بالثبوت النسبي، الا ان المستجدات على الساحة الداخلية

والإقليمية والدولية قد تلعب دورا كبيرا في تغيير بعض او معظم الاتجاهات العامة لكل السياسات.

من هنا نجد ان العقيدة السياسية تفرض نفسها بقوة على كل ماله علاقة بالبناء الهرمي او الافقي للسياسيات العامة، ومنها السياسة العسكرية والامنية التي تحدد معالمها من خلال العقيدة الامنية والعقيدة العسكرية، وهذا يعني ان المرحلة الثالثة بعد الدستور والعقيدة السياسية هي العقيدة الامنية والعسكرية. وربما يتساءل البعض عن أي العقائد تأتي أولا من رحم العقيدة السياسية؟ هل هي العقيدة الامنية ام العقيدة السياسية؟ للإجابة على ذلك لابد ان نأخذ بنظر الاعتبار المستجدات التي طرأت على طبيعة الحروب والتهديدات خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث بات الامن بعد تصاعد حمى الإرهاب المتمرس بالساتر الديني التكفيري هو الأكثر مثارا للقلق في اغلب للبلدان، لذلك تبوأت العقيدة الامنية الأولويات باعتبارها اكثر شمولا من العقيدة العسكرية، ومن هذا المنطق أصبحت العقيدة العسكرية الجزء المتعسكر والقتالي من العقيدة الامنية.

الا ان ذلك لا يعني ان العقيدة العسكرية هي ما يجري التعامل معها فقط في الميدان، بل انها تمثل دليلا عاما تسترشد به القوات المسلحة لغرض صياغة العقيدة القتالية التي تنطبق على الفعل الميداني سواء على المستوى التعبوي او العملياتي او السوقي، وتترجم بشكل فعاليات قتالية او إجراءات احترازية او تحضيرات مسبوقة لردء الخطر عن البلاد، وبالتالي فان المتحكم بالميدان وبمتخلف مراحل الصراع هو الأفكار والمبادئ التي تتضمنها العقيدة القتالية. ومن خلال ما تقدم يتبين ان التسلسل المنطقي لبناء العقيدة العسكرية وتحديد معالمها يمر عبر بوابة الدستور ثم العقيدة السياسية، والتي تولد من رحمها العقيدة الامنية. والعقيدة العسكرية معنى لتترجم الى عقيدة قتالية تعتمد كأساس في الميدان، والتي تحدد هي الأخرى معالم العقيدة التدريبية التي تعتمد للوصول بالقوات المسلحة الى الجاهزية القتالية لتطبيق مفردات وأفكار العقيدة القتالية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في انها تأتي مكملة لما جرى او يجري طرحه من أفكار تتعلق برسم الخطوط العامة لسياسات الدولة، وبالتأكيد فان المجال الأمني والعسكري يشكل الأهمية الأكبر في خضم التحديات القائمة بعد المجالين السياسي والاقتصادي.

إشكالية الدراسة: هنالك ضياع وعدم وضوح وفقدان للرؤية العلمية لعموم

السياسات بعد عام 2003، والعقيدة العسكرية هي الأخرى تقع في ذات الاطار باعتبارها تمثل الاطار العام للسياسة العسكرية والأمنية للدولة، والذي هو الاخر يحتاج الى إعادة صياغة كي نصل بالقوات المسلحة العراقية الى مستوى من الجاهزية لمواجهة التهديدات القائمة او المحتملة او المستقبلية.

فرضية الدراسة: بنيت الدراسة على افتراض على ان العقيدة العسكرية القائمة حاليا (اذا كانت هنالك فعلا)، مبنية على اسس لا تتلائم مع طبيعة التهديدات القائمة والمحتملة والمستقبلية، مما يستوجب إعادة البناء الهيكلي العام لها من خلال وضع محددات وضوابط ومرتكزات تجعل بالإمكان وضع صياغة أولية للشكل العام للعقيدة العسكرية العراقية مستقبلا.

محاور الدراسة: حاولت الدراسة ان تغطى على الجوانب الحيوية من الموضوع كون الخوض في غمار بناء عقيدة عسكرية متكاملة قد يتطلب دراسات أوسع واشمل، لذلك جرى التركيز على المفاهيم العامة وتحديد الملامح والمرتكزات القائمة للعقيدة العسكرية مرورا بالتهديدات المحتملة واسبقياتها، ومنح الدول ذات الاسبقية الأولى بالتهديد فسحة اكبر من خلال استعراض موجز لعقائدها العسكرية والوصول الى متطلبات البناء المستقبلي مع تحديد اطار عام للشكل المطلوب للعقيدة العسكرية العراقية.

أولاً ـ مدخل مفاهيمي

1 - العقيدة السياسية:

هي مجموعة أفكار وتصورات ومقترحات مترابطة وصولا الى القواعد والمبادئ والاسس التي تشكل تفسيرا منطقياً للحركة تطور المجتمع نحو تحقيق أهدافه السياسية، وتقدم خطة عمل لتحقيق الانسجام والتوافق بين المصالح الاجتماعية للأفراد والجماعات بطريقة مرغوبة، وتؤمن اهدافاً سياسية، وتحظى بتأييد عام او لدى الأغلبية، وفي أحيان كثيرة قد تكون ذات جاذبية لقطاعات واسعة ومؤثرة في الهرم الاجتماعي، وفي طبيعة الحال فان ثبات التهديدات والتحديد المسبق للأعداء المحتملين يمنح العقيدة السياسية ثبوتا نسبيا، في حين ان المتغيرات المحتمل حصولها في طبيعة التهديدات القائمة والعدو ستدفع باتجاه حالة اللا ثبوت الدائم بل الثبوت النسبي المرحلي[1].

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 2011 ، ص 126

2 - العقيدة الأمنية:

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل

نظاماً فكرياً لمعالجة المخاطر التي تهدد الامن او قد تهدد المجتمع او الدولة[2]، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الامر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانيات تفسير مجمل الاحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول ان العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتحديد وتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فان الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، فالعقيدة الأمنية تمثل تصوراً امنياً يحدد المنهجية التي تخطط بها الدولة لأمنها، كما تحدد كذلك افضل السبل لتحقيق الامن المجتمعي والامن بشكله العام والواسع، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن اطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن ان تأخذ صبغة ايديولوجية اذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم مع السياسة العامة للدولة الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك التبني في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى بالرجوع الى مرتكزات العقيدة الأمنية لأي دولة، فان عوامل متعددة ومتداخلة في مقدمتها التراكم التاريخي والتحديات الجيوبولتيكية والايدولوجيا والواقع الديمغرافي والتحالفات والمخاطر المحيطة لها التأثر الواضح على تلك العقيدة.

(2) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الامارات العربية، ط1، 2009، ص319

3 - استراتيجية الامن القومي:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها الصهر الكامل لكل مصادر القوة المحتملة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتقنية والعلمية، اضافة الى الجوانب العسكرية، من اجل تحقيق المصلحة القومية العليا والاهداف المطلوب إنجازها. ويتم في الغالب تحقيق ذلك وفق الأسس الأربعة التالية:[3]

أ. إدراك التهديدات (القائمة والمحتملة والطارئة) سواء الداخلية منها او الخارجية.

ب. رسم الاستراتيجيات الفعالة لعناصر قوة الدولة وتحديد منطلقات تفعيلها.

ج. توفير القدرة العسكرية والقتالية القادرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية من خلال بناء قوات مسلحة قادرة على التصدي لمواجهة هذه التهديدات.

د. اعداد الخطط لمجابهة الاحتمالات وفق اسبقيتها مع قدرة عالية من المرونة لتلافي أي متغيرات قد تحصل.

(3) طارق محمد شكري، العقيدة العسكرية وتطورها، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2016، ص 95

4 - العقيدة العسكرية:

للعقيدة العسكرية العديد من التعاريف، ورغم ان جميع هذه التعاريف تشترك بالأساس بذات الفكرة العامة والمتمثلة بان العقيدة العسكرية ما هي الا السياسة العسكرية العامة للدولة، الا ان هنالك اختلافات في الرؤى حول سعة نطاق العقيدة العسكرية ومن هذه التعاريف ما يلي:

أ. تعرف على انها (كافة الأفكار والآراء والمفاهيم والتعاليم التي تخص العلم العسكري وفن الحرب والتي تطبقها القوات المسلحة باستمرار سلماً او حرباً بشكل أساليب او تعاليم وفنون المناورة الميدانية والعملياتية لتامين المستوى المطلوب من هذه القوات، أي اعدادها وتدريبها وجعلها قادرة على مجابهة الظروف والاخطار وتحقيق النصر العسكري عند اشراكها باي صراع مسلح)[4].

(4) محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، ط2، بغداد، المطابع العسكرية، 1988، ص 165

ب. في حين تعرف على انها السياسة العسكرية المرسومة والتي تعبر عن وجهات النظر الرسمية فيما يتصل بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح وما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها (ومن وجهة نظرها أي من وجهة النظر السياسية) وطرق ادارتها والاسس الجوهرية لأعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب[5].

(5) انتوني كوردسمان، دروس في الحرب الحديثة، ت عبد الحليم او غزالة، دار روز اليوسف، القاهرة، ط1، 1997، ص23

ج. في ذات الوقت هنالك تعريف اخر للعقيدة العسكرية وهو (مجموعة القيم والمبادئ التي تهدف الى ارساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب وتحديد بناء واستخدام القوات المسلحة وقت السلم والحرب وبما يحقق الغايات والاهداف الوطنية للدولة)[6].

(6) وزارة الدفاع العراقية، كراسة أسس واستخدام القوة، كراسة رسمية الرقم 832، مديرية التطوير القتالي، بغداد، ط1، 1987، ص 12

د. اخرون يجدون في التعريف التالي للعقيدة العسكرية والذي يقترب كما سنرى لاحقاً من مفهوم العقيدة القتالية هو الأكثر انطباقا حيث تعرف على انها (مجموعة من القواعد العامة التي تبين اهم مصادر التهديد للمصالح الوطنية للدولة، وترتيب هذه المصادر حسب درجة خطورتها وتوضح وسائل التصدي لها في كافة المجالات وما هي التهديدات التي تستدعي الاستخدام القتالي للقوات المسلحة)[7].

(7) عبد الرحم حسن الشهري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، العكيبان، الرياض، السعودية، ط1، 2003 ص25

هـ. التعريف الأكثر اختصاراً هو (انها فن وعلم اعداد واستخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تأمين وتنظيم وإدارة الصراع المسلح لتحقيق العقيدة السياسية للدولة).

5 ـ العقيدة القتالية:

وتعرف على انها (التصميم والتنظيم وأسلوب القتال لخوض حرب متوقعة بما في ذلك أسس وأساليب اعداد القوات وتجهيزها وتدريبها لخوض الحرب من اجل تحقيق الأهداف العسكرية، وبالتالي تحقيق الأهداف الوطنية، وبالمفهوم العسكري هي مجموعة من الآراء والأفكار التي تخص العلم العسكري وفن الحرب والتي يجري تطبيقها من قبل القوات المسلحة سلماً او حرباً مسترشدة بالخبرات المتراكمة السابقة وطموحها الى التطور لتحقيق اهداف السوق العسكري، وذلك على شكل تعليمات او مبادئ نظرية وعملية لغرض تعبئة الدولة والقوات المسلحة للحرب)[8].

(8) وزارة الدفاع العراقية، كراسة أسس استخدام القوة، مصدر سابق ص22

ثانياً ـ ملامح العقيدة العسكرية العراقية (المقترحة)

1 - مصادر ومرتكزات العقيدة العسكرية العراقية:

ترتكز العقيدة العسكرية العراقية (بعد سقوط النظام عام 2003)، والمستجدات الحاصلة بعد عمليات التحرير على المرتكزات الاتية[9]:

(9) علاء الدين حسين خماس، العقيدة العسكرية وجوانبها، مبادئ وممارسات، دار الاكاديميين، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص185

أ. الدستور العراقي لعام 2005 [10]: حيث ان هذا الدستور يمثل الوثيقة الرسمية والقانونية، والذي حدد ضمناً طبيعة العقيدة العسكرية للدولة، وفي كل الاحوال فان الدول التي تنحى منحى ديمقراطيا او التي تتلمس طريق بناء دولة القانون والدستور لا يمكن ان تحيد باي شكل من الاشكال عن التحديدات والثوابت التي جرى التصويت عليها في الدستور وأصبحت ملزمة، والمواد ذات الجانب العسكري في الدستور المذكور هي:

(10) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، اصدار مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، 2006

اولاً: المادة (7 / اولاً) تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله وتعمل على حماية أراضيها من ان تكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاطه.

ثانياً: المادة (8) يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ويقيم علاقاته على أسس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية.

ثالثاً: المادة (9/ اولاً ـ أ) تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي مما يراعى توازنها وتماثلها دون تمييز او اقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة.

رابعاً: المادة (9 / اولاً- هـ) تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة الاتصال.

ب. التهديدات المحتملة: لا يمكن إدراك او تحديد التهديدات المحتملة للأمن الوطني العراقي واسبقياتها دون الاخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤدية الى تلك التهديدات والتي يمكن اجمالها بما يلي:

اولاً: وقوع العراق في بيئة إقليمية غير مستقرة تمتاز بالنزاعات والصراعات التاريخية والمتغيرات السريعة والأزمات المفاجئة.

ثانياً: وجود الكيان الصهيوني المستند في وجوده على الاغتصاب والتوسع والهيمنة، وتأثيره المباشر وغير المباشر على مجمل الأوضاع في المنطقة.

ثالثاً: بقاء الامريكان والدول المتحالفة معهم بذات النهج والتفكير والسياسة تجاه العراق، والتعامل معه على أساس انه يمثل الخطر الأكبر تجاه (الكيان الصهيوني)، وبالتالي يجب ابقائه في وضع غير مستقر.

رابعاً: النزعة التسلطية والدونية للولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها تجاه العراق، خاصة بعد التغيير الذي حصل في 9 نيسان 2003 والتعامل مع العراق وكانه كيان غير مستقل.

خامساً: التصاعد غير المسبوق للأطماع التركية في العراق والتدخل العسكري بحجج وذرائع مختلفة دون أي رادع لعدم امتلاك العراق مقومات قوة الدولة والقدرة على منع هذه التدخلات.

سادساً: لا تزال غالبية دول الخليج العربية، وعلى راسها السعودية والامارات العربية، تجد في العراق عدواً غير مؤتمن لها تحت ذريعة التقارب العراقي الإيراني.

سابعاً: ظهور الأفكار المتطرفة في الجوار العراقي، وخاصة تلك التي يروج لها بشكل علني وساخر كأفكار مناهضة للتوجهات العقائدية للغالبية من الشعب العراقي، وفي مقدمتها الأفكار الوهابية التكفيرية.

ثامناً: تصاعد قدرات التنظيمات المسلحة التكفيرية المدعومة من بعض دول الجوار والتي تعمل وفق اجندة أمريكية غير معلنة لإبقاء المنطقة غير مستقرة لأطول فترة ممكنة.

تاسعاً: الصراع السوري- السوري القائم الان وتأثيراته السلبية على استقرار العراق بسبب الامتدادات الجغرافية المتداخلة بين العراق وسوريا.

عاشراً: الصراعات الاثنية والقومية الناجمة من التنوع الديمغرافي سواء في العراق او في دول الجوار التي القت بضلالها على عموم الأوضاع في المنطقة.

حادي عشر: مخلفات النظام السابق وما افرزته الاعتداءات والحروب على دول الجوار من مشاكل مستعصية يصعب تجاوزها بسرعة، وما ولدته من خشية وترقب من تلك الدول وسواها لأي تطور واستقرار او تصاعد في موازين القوى لصالح العراق.

ثاني عشر: الأوضاع القلقة وغير المستقرة بين إقليم كردستان والمركز والمحاولات الدائمة والمستمرة للإقليم للعمل على إيجاد فرص للانفصال وإعلان دولة مستقلة يرافق ذلك محاولات دائمة ومستقرة من قبل الإقليم والأحـزاب المتنفذة فيه للاستحواذ على اكبر قدر ممكن من الأراضي خاصة (المتنازع عليها)، للمساومة عليها لاحقاً مع الاستمرار بالمطالبة بالحصة الأكبر من الموازنة المالية سنوياً على حساب المحافظات العراقية الأخرى، لغرض بناء واكمال بنيته التحتية وقاعدته الصناعية والزراعية والتقنية على امل الانفصال حينما يمتلك المقومات الاقتصادية القادرة على الصمود والاستقرار في بناء الدولة.

ثالث عشر: الموقع الجيوبولتيكي للعراق وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة، اضافة الى الطبيعة الجغرافية المعقدة من حيث التنوع الجغرافي الذي يجعل من الصعوبة بمكان خلق قدرات عسكرية متكاملة للتعامل مع مختلف البيئات دون اعداد مسبق وامكانيات مادية أكثر بكثير مما لو كانت الطبيعة الجغرافية اقل تنوعاً.

رابع عشر: الثروات الطبيعية التي يزخر بها العراق، والتي ولدت الكثير من المعضلات بدلاً من ان تكون سبباً في رفاهية وتطور البلد وبناء قاعدته الاقتصادية، بل أدت الى تكالب الدول، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي وجدت الفرصة اثناء احتلالها للعراق لخلق نوع من التبعية الاقتصادية والتي تشكل الان واحدة من المعضلات الكبيرة التي يعاني منها العراق، والتي تعتبر أحد أكثر التهديدات خطورة.

خامس عشر: حروب المياه مع دول الجوار (تركيا- سوريا- إيران) اذ لا يزال العراق يعاني من ذلك خاصة وان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ نشأته

الحديثة لم تكن جادة في إيجاد حلول نهائية لهذه المعضلة التي تمكن التهديد الأكبر للأمن الوطني العراقي.

سادس عشر: الاطلالة البحرية على الخليج العربي وما ولدته مغامرات النظام السابق من اسقاطات أدت بنتائجها القائمة الى حرمان العراق من جزء كبير من اطلالته البحرية التي هي بالأساس ليست بالسعة الكافية، بل هي لا تفي حتى بجزء يسير من متطلبات الحياة الاقتصادية في العراق.

ج. اسبقيات التهديد

بناء على ما جاء أعلاه من عوامل مؤدية الى تصعيد حدة التهديد ودوافعها ومبرراتها والدول والجهات الفعالة في تصعيدها، يمكن تحديد الاسبقيات وفق ما يلي[11]:

(11) ف ر حسن سلمان خليفة، التحديات الأمنية للسنوات الأربعة القادمة، مركز حراب للدراسات، تداول محدود، 2018 ص 12 وما بعدها

اولاً: الاسبقية الأولى:

(1) الولايات المتحدة الامريكية: ومبررات وضعها بهذه الاسبقية ما يلي:

(أ) للولايات المتحدة أطماع اقتصادية في المنطقة.

(ب) تعتبر الولايات المتحدة الامريكية العراق بنظامه السياسي الحالي حليفاً استراتيجياً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي فانه يجب ان يبقى في حالة من اللا استقرار باعتبار ان استقراره سيؤدي الى خلق مضاعفات قوة جديدة ومتجددة لإيران.

(ج) لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تجد في العراق وشعبه العدو الأكثر خطورة على (الكيان الصهيوني)، لذلك يجب ان لا يشهد العراق أي حالة من الاستقرار او التطور خاصة فيما يتعلق بالقوة العسكرية.

(د) للولايات المتحدة الامريكية اجندة خاصة بها أطلق عليها حينها (الفوضى الخلاقة)، والعراق جزء حيوي ومهم من مركز ثقل المنطقة التي يجب ان تشاع بها الفوضى الخلاقة، فلذلك لا يمكن اغفال المخططات غير المعلنة التي تعتمدها الولايات المتحدة الامريكية في إشاعة هذا النمط من الفوضى في العراق.

(هـ) منذ عام 1978 وبعد التدخل السوفيتي في أفغانستان، بدأت مرحلة جديدة من مراحل السياسة الامريكية في عموم المنطقة، لذلك نجدها سباقة في دعم نظام

إن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن على الاطلاق تبتغي اسقاط النظام وإشاعة الديمقراطية

صدام في حربه ضد الجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ثم ما لبثت ان غيرت البوصلة بعد ان أحرقت اخر أوراق صدام بعد اغرائه بالدخول للكويت، ومن هنا نجد ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن على الاطلاق تبتغي اسقاط النظام وإشاعة الديمقراطية بل ان عملها انصب وعلى مدى اكثر من أربعة عقود على ابقاء العراق في حالة من اللاستقرار ودفع قادته من سياسي بعد عام 2003 للارتماء في احضان الإدارة الامريكية على امل ان تسهم هي في إشاعة الاستقرار.

(2) الكيان الصهيوني (إسرائيل): لا يمكن اغفال ما للكيان الصهيوني من دور في تأزيم الأوضاع وخلق التهديدات في عموم المنطقة وفي العراق على وجه الخصوص، ان المخاطر والتهديدات الصهيونية تجاه العراق تتمثل بما يلي[12]:

(12) المصدر نفسه، ص14.

(أ) لا يزال الكيان الصهيوني يعتبر العراق عدوه الأول باعتباره البلد الوحيد الذي لم يوقع أي اتفاقية او معاهدة او فض اشتباك او تطبيع مع هذا الكيان.

(ب) حسابات الكيان الصهيوني والواردة بشكل صريح في مؤتمرات (هرتلسيا) الأمنية السنوية لاتزال تعتبر العراق العدو الأكثر خطورة، لذلك يجب العمل على تقويض أي تنامي للقدرات العسكرية العراقية كي لا تشكل خطرا مستقبليا على الكيان الصهيوني.

(هـ) التقارب العراقي ـ الايراني يشكل الخطر الداهم للكيان الصهيوني كون كلا البلدين يمتلكان مقومات القوة القادرة على تغيير المعادلة التي دامت طويلاً، والمتمثلة برجحان كفة الكيان الصهيوني في أي نزاع محتل.

(د) وجود فصائل المقاومة الإسلامية والتي لها امتدادات في الجوار (الاسرائيلي) خاصة كتائب حزب الله وحركة النجباء وغيرها، إضافة الي ما يشكله حزب الله من خطر دائم وملامس للحدود الصهيونية وفشل الكيان في كل مواجهاته مع القوة القتالية لهذا الحزب.

(هـ) بروز تشكيلات الحشد الشعبي الناتجة عن الفتوى المباركة غيرت المعادلة حيث بات الكيان الصهيوني يدرك بان للمرجعية الدينية في العراق قدرات خلاقة قادرة على تحشيد القوة بشكل يفوق التصور، ويمكن لهذا التحشيد قلب المعادلة وقد يؤدي الى خسارة الكيان الصهيوني لأي مواجه عسكرية مستقبلية.

ثانياً: الاسبقية الثانية

بروز تشكيلات الحشد الشعبي الناتجة عن الفتوى المباركة غيرت المعادلة

(1) تمثل دول الجوار الإقليمي الاسبقية الثانية في مجال التهديدات المحتملة تجاه العراق، وكما يلي:

(أ) تركيا: وتهديداتها ناجمة عن:

(أولاً) أطماع تاريخية (مشكلة الموصل).

(ثانياً) توجهات سياسية (حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإخواني تتقاطع مع التوجهات السياسية للنظام السياسي للعراق.

(ثالثاً) التواجد الدائم وشبه الدائم على الاراضي العراقية المحاذية لخط الحدود العراقي- التركي، وبأعماق مختلفة والتعسكر في (بعشيقة) وما جاورها بحجة مطاردة فلول (حزب العمال التركي الكردستاني).

(رابعاً) ميزان القوى العسكرية الميال وبشكل حاد لصالح تركيا.

(خامساً) الادعاءات ذات المنحى العرقي بحجة حماية تركمان العراق وخاصة (السنة) فهم تحت ذريعة الاضطهاد.

(ب) المملكة العربية السعودية: وتتمثل تهديداتها بما يلي:

(أولاً) رغم ما يعلن، الا ان النظام السعودي لايزال بعيدا عن فكرة القبول بالنظام السياسي الحالي في العراق تحت ذريعة الطائفية.

(ثانياً) محاولات السعودية لتكون قائدة للمنطقة في ظل تراجع مصر عن الريادة وليس هنالك من منافس سوى العراق.

(ثالثاً) التوجيهات التكفيرية المتشددة داخل السعودية وخارجها التي تعمل بكل قوة من اجل رفض أي تقارب عراقي- سعودي.

ان النظام السعودي لايزال بعيدا عن فكرة القبول بالنظام السياسي الحالي في العراق

(رابعاً) الاختلاف الجوهري في النظرة للقتال في سوريا حيث تجد السعودية ان في قوة العراق ووحدته إضافة قدرات للنظام السوري لأغراض الاستمرار في مقاتلة داعش والانتصار عليه.

(خامساً) الدعم الأمريكي اللامحدود للسعودية كونها تمثل المرتكز للتواجد الأمريكي في المنطقة.

(سادساً) عدم التكافؤ في ميزان القوة بين العراق والسعودية حيث تميل الكفة لصالح السعودية.

قد يكون تهديد الكويت مبطناً

(ج) دولة الكويت: قد لا تشكل الكويت تهديدا مباشرا ومؤثرا على العراق لاختلال موازين القوة بمختلف القياسات والمكونات، ولكن قد يكون تهديد الكويت مبطناً ليس ذو طابع عسكري بحت، بل قد ينحى منحى اقتصادياً مع مبررات ذات صلة بطبيعة العلاقات السائدة بين العراق والكويت ومن هذه التهديدات ما يلي:

(أولاً) المشاكل الحدودية الناجمة عن غزو العراق للكويت.

(ثانياً) ملف التعويضات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي.

(ثالثاً) الاطلالة البحرية وتحديدات الجغرافيا التي جعلت الكويت متحكماً بالمداخل المائية للخليج العربي تجاه العراق.

(رابعاً) التداخل القومي والاثني بين الشعبين فهو ذو جوانب إيجابية في كثير من الأحيان الا انه قد يستغل سلباً، خاصة وان هنالك توجهات طائفية مشتركة بين الكويت وبعض مناطق العراق الجنوبية ومنها (ام قصر وأبو الخصيب والزبير وجزء من الناصرية).

ثالثاً: الاسبقية الثالثة: تشكل كل من سوريا والأردن وإيران الاسبقية الثالثة والمتأخرة في مستوى التهديدات القائمة تجاه العراق وكما يلي:

(1) سوريا: يمكن اجمال مبررات التهديدات القائمة بالوقت الحاضر بما يلي:

(أ) بقايا داعش وعدم انتظام قدرات القوات السورية على ضبط الحدود مع العراق.

(ب) وجود العديد من التنظيمات الإرهابية على الأراضي السورية رغم اندحارها الا انها لا تزال قادرة على التوغل والعمل في الأراضي العراقية انطلاقاً من الأراضي السورية.

(ج) وجود قوة عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية مدعومة من قبل الامريكان قريبة على الحدود العراقية قد تشكل حافزاً مستقبلاً للتنظيمات المسلحة الكردية بالتوحد من اجل المطالبة بإقامة دولة تمتد الى داخل مناطق كردستان العراق.

(د) الدعم الأمريكي المقدم لعناصر من تنظيمات مسلحة مختلفة داخل سورية

بحجة مقاتلة داعش ومنع القوات السورية من فرض هيمنتها قد يولد حالة من اللاستقرار خاصة في المناطق الحدودية.

(2) الأردن: هي الأخرى ذات اسبقية متأخرة في مجال التهديدات المحتملة على العراق ولأسباب عديدة منها طبيعة النظام القائم فيها إضافة الى ضعف القدرات القتالية المتيسرة لديها يمكن اجمال التهديدات المحتملة بما يلي:

(أ) وقوف الأردن، وكسياسة معلنة دائماً، مع المحور الأقوى في حالة حدوث صراع، أي ان مصالحها تأتي بالدرجة الأساس في سلم اولياتها.

(ب) تعتبر الملاذ الامن الأكبر في المنطقة للمعارضين للنظام السياسي الجديد ولكلا الكتلتين من بقايا البعث المقبور.

(3) جمهورية ايران الإسلامية: قد تكون التهديدات المحتملة من جمهورية ايران الإسلامية بأدنى مستوياتها قياساً بباقي الدول لأسباب عديدة أهمها الأهداف المشتركة بين الدولتين، وطبيعة العداء الإقليمي لكلا الدولتين، إضافة الى ما تسببه السياسة الامريكية تجاه ايران من انعكاسات نجم عنها حاجة ايران لمد جسور التوافق مع العراق بنظامه السياسي الجديد محاولة ان تنأى عن ادران الماضي، وما خلفه النظام السابق من معضلات ومشكلات لا يزال الكثير منها قائم وذو تأثير لحد الان، واذا ما اردنا ان نبين التهديدات المحتملة فهي تندرج تحت ما يلي:

(أ) المشاكل الحدودية القائمة.

(ب) تدخل غير مباشر في العراق لدرء التهديدات التي توجهها من المنظمات الإرهابية.

(ج) التفوق الكبير في ميزان القوى العسكرية.

(د) الدروس المستقاة من الماضي: وتتمثل بما يلي:

اولاً: العمق التاريخي الحضاري للجيش العراقي

ثانياً: الخبرة المكتسبة من القتال والحروب.

ثالثاً: تجربة حرب مكافحة الإرهاب التي تميز بها الجيش العراقي وباقي مكونات القوات المسلحة ومنها الحشد لشعبي.

رابعاً: الخبرات المتبادلة من تجارب الحروب عبر التاريخ.

(هـ) التوجيهات العامة للدولة:

رغم التعددية الحزبية والسياسية في العراق واختلاف الرؤى في إدارة شؤون الدولة، وبضمنها الجوانب المتعلقة بالعقيدة العسكرية، الا ان النظام الديمقراطي بعد عام 2003 يفرض على الدولة ما يلي[13]:

(13) علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية، منشورات زين، بيروت، ط1، 2019، ص112

اولاً: عدم التدخل بالشؤون الخاصة بالدول المجاورة.

ثانياً: إقامة علاقات متوازنة مبنية على الاحترام والتعامل بالمثل.

ثالثاً: عدم السماح لأي دولة بان تكون لها نويا او أطماع في العراق.

رابعاً: وجود قوة عسكرية قادرة على حماية مصالح العراق العليا.

خامساً: اعتبار البعد الأمني (العسكري) أخطر ابعاد الامن الوطني فعالية ولا يسمح لأي طرف، وباي شكل من الاشكال اضعافه.

سادساً: التوازن في إقامة العلاقات مع دول الجوار الإقليمي والدول الأخرى بما يضمن إعطاء العراق قوة مضافة وليس العكس.

سابعاً: العمل بكل السبل من اجل ان لا يكون للتحالفات او الاحلاف او المعاهدات او الاتفاقيات او لمحاضر الاجتماعات المشتركة طريقاً للجهات المتعاقدة مع العراق لفرض ارادتها وسيطرتها على اي جزء من العراق وان لا تكون مبرراً لتواجد قواتها المسلحة باي شكل من الاشكال عدا ما يستدعي التواجد وفق الاتفاقيات الخاصة (ككوادر تعليمية او تدريبية).

(و) التطور التقني والحداثة في الجوانب العسكرية والقتالية:

إن الحرب لم تعد كما كانت في السابق

بدأ هذا المرتكز يمثل أحد اهم المرتكزات في بناء وصياغة العقيدة العسكرية لأغلب البلدان، حيث ان الحرب لم تعد كما كانت في السابق بل انها بدأت تنحى منحى تقني أكثر ما هو قتالي تقليدي، لذلك يتوجب ان يؤخذ هذا المرتكز بعين الاعتبار وفق ما يلي:

اولاً: العمل على ان تصاغ العقيدة العسكرية وفقا للنظريات الحديثة والمتطورة لفن وعلم الحرب ومغادرة ما هو سائد سابقا كونه لا يتلاءم مع طبيعة الحروب الحديثة.

ثانياً: يرافق ذلك إعادة جذرية في طبيعة البناء العمودي والافقي لمكونات القوة العسكرية وفق اخر المستجدات التقنية الحديثة.

ثالثاً: مهما تطورت التجهيزات والأسلحة الا انها لا تكون ذات تأثير ما لم يكن القائمون على استخدامها قد وصلوا الى درجة الادراك ومعرفة أهمية هذه التقنيات.

رابعاً: حرب مكافحة الإرهاب وحروب الجيل الرابع والحروب الهجينة والحروب والمعارك اللامتماثلة جميعها تتطلب رؤية واضحة لاستدامة مواكبة التطورات التقنية عند تحديد العقيدة العسكرية.

(ز) طبيعة الحروب المستقبلية:

وضعت العقيدة العسكرية عند تأسيس الجيش العراقي على أساس ما كان سائداً حينها وبتأثير مباشر مما افرزته الحرب العالمية الأولى، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتغير الشيء الكثير من ثوابت العقيدة العسكرية لأغلب الجيوش ومنها الجيش العراقي، الا ان العقد الأخير من القرن الماضي والعقدين الأول والثاني من القرن الحالي غيرت وبشكل كامل ملامح العقائد العسكرية للجيوش، وكذلك الحال للمستقبل، حيث ان طبيعة الحرب القادمة هي التي تحدد والى حد كبير الشكل المطلوب للعقيدة العسكرية العراقية.

(ح) التحالفات:

إن التحالفات يجب ان تكون دافعا لمنح العراق قوة مضافة

كما بينا في سابقاً، فان التحالفات يجب ان تكون دافعا لمنح العراق قوة مضافة دون ان تكون مبرراً للإضعاف او الاحتلال او التدخل في شؤونه، ومن هنا فان التحالفات مع أي دولة او تجمع إقليمي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار استقلالية القرار العراقي ومنع أي مظهر من مظاهر التبعية وهذا ما يجب ان يكون حاضر في العقيدة العسكرية العراقية.

ثالثاً ـ العقيدة العسكرية لدول الاسبقية الأولى في التهديدات المحتملة

لا يمكن في أي حال من الأحوال ان نجمل العقائد العسكرية لجميع الدول باعتبار ان محددات تلك العقائد تستند بالدرجة الأساس على مجموعة عوامل جرى بحثها ضمن ما سبق طرحه، ومن هنا فأننا سنركز على الدول ذات الاهتمام والتأثير المباشر على مجمل الوضع الأمني في العراق وهي الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني.

1 ـ الولايات المتحدة الامريكية

قد يتصور الكثيرون ان هنالك عقيدة عسكرية واحدة للجيوش في الولايات المتحدة، والحقيقة هي خلاف ذلك كون طبيعة تكوين القوات المسلحة الامريكية

تختلف كثيراً عن سواها من الدول لذلك نجد ان لكل فرع من أفرع القوات المسلحة الامريكية عقيدتها العسكرية والعقائد العسكرية الامريكية يمكن اجمالها بما يلي[14]:

(14) بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية دليل مرجعي، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014، ص65.

أ. العقيدة النووية:

وهي عقيدة بنيت بعد الحرب العالمية الثانية وشهدت متغيرات كثيرة، إذ اعتمدت في البدء مبدأ (الانتقام الشامل) في مجابهة المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، الا ان ذلك الامر تلاشى بعد انتهاء الحرب الباردة حيث اعتمد لاحقاً مبدأ (الرد المرن) والمتضمن خوض حربين تقليديتين في مكانين منفصلين وحرب غير نظامية في مكان اخر مع احتمال استخدام محدود للقوة النووية.

طبيعة تكوين القوات المسلحة الامريكية تختلف كثيراً عن سواها من الدول

ب. العقيدة الجوية:

مرت هذه العقيدة بتطورات كبيرة بعد ان كانت محط انتقاد الجميع كونها لم تكن بمستوى العقيدة العسكرية الجوية للاتحاد السوفيتي، الا انها تطورت بشكل ملحوظ في عام 1991 خاصة في حرب الخليج، حيث طبقت العقيدة الجوية كعامل حسم وليس عامل اسناد ونجحت في ذلك. وحالياً هنالك تطور في الربط بين العقيدة الجوية وعقيدة الفضاء بعد ان بات الفضاء ميداناً أوسع لاستخدام مختلف الأسلحة.

ج. عقيدة الجيش

مرت عقيدة الجيش الامريكي بتغييرات وتطورات هائلة على مدى العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تتضمن ادارة عمليات قتالية واسعة النطاق في بيئات تقليدية وحروب نووية، الا ان المتغير الأكبر حصل بعد الفشل الذريع في فيتنام ومن ثم في الصومال، وبعدها ما حل بالجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق مما أدى الى تغيير شامل وجوهري في العقيدة العسكرية حيث باتت تتعامل مع عدو غير نظامي وهلامي الشكل، مما تطلب ان تكون العقيدة مرنة في استخدام القوة، أي ان يكون الرد للجيش الأمريكي متناسب مع البيئة الاستراتيجية التي تتطلب ان يرد الجيش على الاخطار غير التقليدية وغير المتكافئة.

د. عقيدة المارينز (مشاة البحرية)

بدأت تتبلور العقيدة العسكرية للمارينز مع دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب العالمية الثانية في عام 1940 عندما صدر دليل موجز للحروب الصغيرة

على شكل كراس يوضح الشكل العام للعقيدة العسكرية لهذا الفرع الذي تصاعد الاهتمام به بشكل ملفت بالنظر بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن تلخيص هذه العقيدة على انها أقرب للعقيدة القتالية منها الى العسكرية حيث تعتمد على المناورة وعلى السرعة (قابلية الحركة العالية) والمفاجئة باعتبار ان هذين العاملين هما الأساس في كشف نقاط ضعف العدو. ثم تصاعدت الأهمية أكثر بعد حرب الخليج عام 1991 حيث بات ما يطلق عليه (التمكين المشترك) وهو القدرة على استخدام قوة المارينز للعمل كعنصر قيادي في حمله مشتركة لتنفيذ مهمة معينة.

هـ. القوات البحرية

شهدت الحرب العالمية الثانية تطوراً هائلاً للقوات البحرية الامريكية، مما دفع بالعمل بشكل منفرد أو بالتعاون مع باقي القوات، وأول تسجيل للعقيدة العسكرية البحرية كان عام 1947 حينما صدرت اول وثيقة تحدد معالم هذه العقيدة حيث صدرت وبشكل واضح المبادئ العامة للقوات البحرية في إدارة حروبها المستقبلية، كما تضمنت فصلاً عن التعاون مع القوات البحرية الحليفة. ودفعت التطورات اللاحقة الى ان تشهد البحرية الامريكية صراعا في تحديد طبيعة مهامها الحالية والمستقبلية إدراكاً منها لأهمية دورها في القيام بعمليات قتال سطحية وبرمائية وان يكون لها برنامج طيران بحري لدعم قوة النيران في ميادين القتال المستقبلية.

الاتجاهات العامة للعقائد العسكرية الأمريكية

اما عن الاتجاهات العامة للعقائد العسكرية الامريكية مجتمعة وردت في الاصدار الرابع لإدارة اوباما خلال فترة تولية الرئاسة الامريكية والتي صدرت بموافقة الكونكرس وهي[15]:

(15) علاء الدين حسين مكي خماس، العقيدة العسكرية وجوانبها، مصدر سابق، ص251.

أ. مصالح الامن القومي الأمريكي المفترضة او المتجددة التي تشكل استراتيجية الدفاع القومي.

ب. الاخطار التي تهدد مصالح الامن القومي الأمريكي بما في ذلك درجة استعداد قوات الولايات المتحدة وتعاون الحلفاء والمشاركة في المهام وتوقيتات الإنذار بهجوم العدو ومستويات التدخل بمهام أخرى يميز الحرب والانسحاب منها.

ج. التأثير على بنية القوة الامريكية والاستعداد والتجهيزات لقتال واسع، إضافة الى المشاركة والامداد بالأفراد وسياسات المساعدة والدعم التي تطلبها استراتيجية الدفاع القومي لدعم التدخل في صراع قد يدوم أكثر من 120 يوم.

د. الأدوار والمهام المتوقعة للعناصر الاحتياط في مثل تلك المهام.

هـ. تقدير المعدل المناسب في قوات دعم القتال، والمقصود هنا ليس الدعم اللوجستي فقط بل الدعم بالوسائل القتالية والساندة الأخرى.

و. فحص كفاءة الجسور الاستراتيجية والتكتيكية وقدرات وسائل النقل البري لدعم استراتيجيات الامن القومي بما في ذلك الوجود المبكر وقدرات ما قبل الانتشار.

ز. درجة الاحتياج الى نقل موارد مسرح او أكثر من مسارح الصراع (العمليات) المتوقعة.

ح. مدى تأثير بنية القوة بالتقنيات الحديثة والمتوقعة للسنوات العشرين القادمة.

2 ـ العقيدة العسكرية الإسرائيلية (الكيان الصهيوني)

يختلف الكيان الصهيوني عن سائر الدول الأخرى في طبيعة عقيدته العسكرية، فهو كيان محاط بدول نافرة ورافضة لوجوده رغم ما حصل من اتفاقات ومعاهدات سلام، حيث لا يزال الصراع العربي- الصهيوني قائماً خاصة بعد بروز حزب الله كلاعب أساس في تصعيد هذا الصراع، لذلك فان العقيدة الإسرائيلية العسكرية تكاد ان تكون جامعة وشاملة، أي انها تأخذ بنظر الاعتبار على ان كل (إسرائيل) يجب ان تقاتل حينما يداهمها الخطر كون القوة البشرية لا تتناسب مع ما يحيط بها. لذلك ذهبت العقيدة باتجاهين مختلفين هما[16]:

(16) محمد عبد القادر الداغستاني، النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية، اكاديميون للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2019، ص105.

أ. القوة النووية كسلاح رادع يستخدم عند الضرورة.

ب. قوة برية مدعومة بقوة جوية متطورة للغاية مع دفاع جوي متنوع (القبة الحديدية) على ان تمتلك القوة البرية قابلية حركة عالية تتناسب وطبيعة الاخطار.

ج. إمكانية خوض حرب على جبهات متعددة في وقت واحد.

د. تحقيق النصر بأسرع وقت، كون الوقت هو العامل الحاسم نتيجة الطبيعة الجيوبولتيكية للكيان الصهيوني.

هـ. تسخير كامل الطاقات من اجل إضفاء قوة مضافة، ومضاعفة القوات المسلحة عبر توظيف مراكز البحوث والدراسات في المجالات التطويرية سواء للأسلحة او المعدات او في مجال التدريب العالي المستوى.

و. أحدثت حرب عام 2006 بين الكيان الصهيوني وحزب الله شرخاً عميقا وكبيرا

في ثوابت هذه العقيدة، مما دفع القائمين عليها على إعادة النظر الجذرية في الكثير من تفاصيلها ومنح القوات المقاتلة إمكانيات أوسع في مجال امتلاك مصادر القوة ذات البعد السوقي.

أبرز معالم العقيدة العسكرية الإسرائيلية

ان من اهم المعالم البارزة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وخاصة بعد عام 2006، هو منح المستويات القيادية الصغرى حرية تصرف أوسع بكثير من السابق وكما يلي:

أ. إعطاء صغار القادة فرصة أوسع للمبادرة، ايمانا بان القائد الأقرب من المعركة هو الأكثر دراية بما يجري وعليه ان يكون صانعا للقرار التعبوي وحتى العملياتي في بعض الاحيان.

ب. عدم إعطاء أهمية لأسلوب الانضباط الشكلي المعوق.

ج. الحفاظ على مستوى عال من الكفاءة القتالية مع التأكيد على التدريب القتالي الواقعي.

د. العلاقات الوثيقة بين صغار الضباط ومرؤوسيهم.

هـ. ان يكون الضباط قدوة بما في ذلك التضحية باحتياجاتهم في سبيل راحة وسلامة مرؤوسيهم.

و. منح القوة المقاتلة بالمستويات الدنيا إمكانية أوسع في تامين طلبات الاسناد الناري وفق مبدأ (16في16) أي بإمكان حامل البندقية ام 16 ان يطلب الاسناد الناري من الطائرة اف 16.

رابعاً: متطلبات العقيدة الأمنية والعسكرية العراقية

أن ما يجب ان تركز عليه العقيدتان الأمنية والعسكرية للمراحل اللاحقة هو[17]:

أ. إعادة الهيكلة وتطوير الجاهزية القتالية، وبشكل عملي ومتقن، ومختلف أفرع وأذرع القوات المسلحة الساندة الداعمة المقاتلة بما يضمن قدرتها على مجابهة عدو محتمل او طارئ.

ب. إعطاء الحيز الأكبر لاستحداث قدرات استخبارية ذات طبيعة متجددة تتناسب وأساليب تفكير العدو المحتملة مدعمة بأنظمة انذار ومنظومات مراقبة ذات

(17) مجموعة خبراء، رؤية استراتيجية- العقيدة العسكرية والجيش العراقي ما بعد داعش وجامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2018، ص12.

تقنيات متطورة دون الإلغاء الكامل للصيغ التقليدية المتبعة سابقاً لاحتمال مجابهة عدو يحاول استخدام مثل هذه الأساليب بغية تحقيق المباغتة.

ج. تعدد الأدوار للتشكيلات والقيادات وحتى الصنوف وصولاً الى الوحدات في جميع أنماط القتال مع التركيز على خلق وحدات وتشكيلات ذات قدرات عالية لخوض معارك متواصلة خاصة في قتالات المدن والقتالات الخاصة وحروب مكافحة الإرهاب ومكافحة العصيان دونما ادنى مستوى من متطلبات الدعم من القيادات العليا، على ان يرعى في كل ذلك ما تتطلبه الحروب الجيل الرابع.

د. قابلية الحركة وسرعة التحشد من خلال الربط والتحشد السريع لكل الوحدات المقاتلة والساندة والداعمة وعلى كافة الأصعدة، مع اقتران ذلك بمرونة عالية وقابلية تكيف مع طبيعة المعركة المحتملة.

هـ. تطوير القدرات الدفاعية القادرة على درء الخطر والتصدي للأخطار المحتملة مع تحول السريع الى التعرض كخيار حاسم لا بد من الوصول اليه وبزمن قياسي.

و. ربط أي تطور في الأساليب القتالية مع الحاصل من تطورات لاحقة في مجال التقنيات الحديثة. أي ان لا تبنى عملية التطور على ما هو قائم، بل على ما هو قادم من تقنيات في المجالات العسكرية وبما يضمن رفع القدرات القتالية الى أقصاها.

ز. رفع القيمة المتراكمة لسياسة الردع كخيار مفتوح رغم ان سياسة العراق العسكرية مبنية على أساس الدفاع عن العراق ارضا وشعبا لا ان الردع يعتبر عاملا حاسماً في تحقيق تلك السياسة لذلك فان وجود قوة قابلة للتحول من الدفاع الى التعرض وتحولها الى قوة هجومية مع امتلاكها لكثافة وثقل اسناد ناري متعدد المصادر وخفة في الحركة والمناورة العالية مدعومة بمرتكزات متطورة لقاعدة دعم لوجستي مرنة، على ان تكون الاسبقية في كل ذلك لمنظومة استخبارية تتناسب والاخطار المحتملة.

ح. الاذرع والافراد للقوات المسلحة تبنى وفق ما جاء أعلاه بحيث يكون هنالك تناغم دائم بين القوات المقاتلة والساندة والداعمة على ان تكون منظومة القيادة والسيطرة والاستخبارات والاتصالات والحاسبات والاستطلاع والدفاع

السبيراني الذكي وأنظمة القتال والمراقبة، أي ما يطلق عليها اختصارا (C6ISR) متكاملة من جميع النواحي.

خامساً: الشكل المطلوب للعقيدة العسكرية

يرى البعض ان العقيدة العسكرية العراقية يمكن ان تصاغ على الوجه التالي: (الدفاع عن وحدة العراق وامنه وسيادته في مواجهة تهديدات الإرهاب بكافة أشكاله حتى تحقيق النصر للحفاظ على المصالح الوطنية العليا)، وقد يكون هذا المضمون مجزياً بشكله العام، الا ان الحقائق على الأرض تفرض نفسها بقوة في ان العقيدة العسكرية يجب ان تمنح منفذيها قدراً كافياً من الوضوح في تحديد طبيعة الأعـداء المحتملين واسبقيات التهديدات والسياقات العامة للمواجهة، ومن هنا لا بد من ان يكون لما يلي حضور في صياغة العقيدة العسكرية العراقية:

ان العقيدة العسكرية يجب ان تمنح منفذيها قدراً كافياً من الوضوح في تحديد طبيعة الأعداء المحتملين

أ. تهديدات الاسبقية الأولى (الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني).

ب. الاعداء المحتملين والطارئين في كل مرحلة من المراحل، وهذا الامر قد يصاغ بشكل عام، الا ان الحركات التكفيرية المتطرفة والمنادين بعودة البعث هم من أكثر الأعداء احتمالاً.

ج. تحديد السياقات العامة التي تطلبها مواجهة تهديدات الاسبقية الأولى والاعداء المحتملين والطارئين.

مما تقدم يمكن ان نصل الى صياغة عامة ومفهوم اكثر شمولاً للعقيدة العسكرية العراقية وهي: (الدفاع عن وحدة العراق وامنه وسيادته تجاه التهديدات ذات الاسبقية الأولى والاعداء المحتملين والطارئين وكل قوة تحاول احتلال او فرض الهيمنة على الوطن او أي جزء منه، ومنع معاودة الحركات التكفيرية تحت أي مسميات، وكذلك فكر البعث الصدامي من العودة او التغلغل او الانتشار واي شكل اخر من اشكال التهديدات الإرهابية، وذلك باستخدام القوة ومضاعفتها وفق ما ينص عليه الدستور العراقي مع مراعاة القانون الدولي وتحديداته، وباستخدام أساليب تقنية متطورة، مع الاستفادة القصوى من الخبرات المتراكمة والمشاركة الشعبية في الدفاع عن الوطن التي عززتها فتوى الجهاد الكفائي وتظافر كل الجهود من اجل حماية العراق والحفاظ على مصالحة العليا).

الخاتـمــة:

من العسير جدا ان تستطيع أية دولة بناء قدراتها في مختلف المجالات اذا كان أمنها الوطني مهددا، لذا نجد ان الغالبية العظمى من الدول تسعى جاهدة الى اكمال مرتكزات القوة، وبالتأكيد فان القوة العسكرية غالبا ما تتصدر المشهد، وهذه القوة لا يمكنها ان تكون فاعلة ان لم ترتبط بعقيدة تحدد اتجاهاتها العامة، الا وهي العقيدة العسكرية التي تبنى على أساس التهديدات القائمة، كما انها تحتاج الى جملة من المتطلبات تتناغم بالأساس مع اسبقيات التهديد المحتملة، لذلك حاولنا جاهدين ان نركز على تلك الاسبقيات باعتبارها تشكل أهمية بالغة في تحديد الأطر العامة للعقيدة العسكرية اخذين بنظر الاعتبار ان هذه العقيدة هي بالأساس مستمدة من العقيدة السياسية للدولة، وانها ستكون بمثابة الدليل لتحديد العقيدة القتالية للقوات المسلحة.

قائمة المصادر:

أولاً: دستور جمهورية العراق لسنة 2005، اصدار مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، 2006.

ثانياً: الكتب العربية

1 - انتوني كوردسمان، دروس في الحرب الحديثة، ت عبد الحليم او غزالة، دار روز اليوسف، القاهرة، ط1، 1997 .

2 - بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ضبي، الامارات العربية، ط1، 2009 .

3 - بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية دليل مرجعي، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014.

4 - ف ر حسن سلمان خليفة، التحديات الأمنية للسنوات الأربعة القادمة، مركز حراب للدراسات، تداول محدود، 2018 ص 12 وما بعدها.

5 - عبد الرحيم حسن الشهري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، العكيبان، الرياض، السعودية، ط1، 2003.

6 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 2011 .

7 - علاء الدين حسين خماس، العقيدة العسكرية وجوانبها، مبادئ وممارسات، دار الاكاديميين، عمان، الأردن، ط1، 2018 .

8 - علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية، منشورات زين، بيروت، ط1، 2019.

9 - طارق محمد شكري، العقيدة العسكرية وتطورها، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2016.

10 - مجموعة خبراء، رؤية استراتيجية- العقيدة العسكرية والجيش العراقي ما بعد داعش وجامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2018، ص12

11 - محمد عبد القادر الداغستاني، النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية، اكاديميون للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2019.

12 - محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، ط2، بغداد، المطابع العسكرية، 1988.

13 - وزارة الدفاع العراقية، كراسة أسس واستخدام القوة، كراسة رسمية الرقم 832، مديرية التطوير القتالي، بغداد، ط1، 1987 .